

وضعت للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه النفي والاثبات فإذ اعطف المفرد على
المفرد لم يكن بعدها نفي لأن المفرد لم يكن نفيًا وإذا لم يكن بعدها نفي وجب أن يكون نفيًا
ليحصل المغايرة بينهما نحو ما جاء في زيد لكن عمر حاضر وما رأيت زيدًا لكن عمر حاضر
الثاني يجوز أن يكون بعد النفي وإن لا يكون نحو قام زيد لكن عمر لم يقم ولم يقم زيد
لكن عمر قام وإذا انقررت ذلك فاعلم أن قولك استدرأك بعد النفي على إطلاقه لم يجز
والصواب أن يقول ولكن الاستدرأك بعد النفي إن كانت بعطف المفرد على المفرد والفرق
بينها أي بين الاستدرأك والاضراب أنك لا تضرب تبطل الحكم إلا بقوله في زيد بل عمر
فإنك لا تضرب تبطل الحكم إلا بقوله وهو المحجوب أنك لا تبطل الحكم إلا بقوله
جاء في زيد لكن عمر فإذ كان الاستدرأك لا تبطل الحكم إلا بقوله وهو عدم المحجوب والتاسع صحت
النفي على الغاية نحو حضرت القوم حتى زيد أو قيل بقوله بعض الغاية لأنها لو كانت ابتدائية
لا يكون عاطفة كلامنا في العطف وينبغي أن يكون ما بعدها ما يبيح دخول ضمائر قبلها
في قوله فلا يجوز ضمير في قوله وقد يراد الكلام إذا كان لا معلقًا قلناه فلا يجوز أن يقال
القوم حتى صار كماله يجوز أن يقال ما في الجملة حتى القوم وقوله لأن الجملة لا يكون من جنس القوم
تعليل القوله فلا يجوز وهذا غير كونه في المتن في أكثر النسخ وفي بعضها ما ذكره فلذا انحصر
الفصل الرابع في بيان الأعراب الأصلية وغير الأصلية الكلام مذكوره أصله أن الكلام على ثلاثة معان
وفي قول الفاعلية والمفعولية والاضافة جاز الرفع والنصب الجوز الثاني أو في الجواز
دوم الأولوية الجوز قد سبق غير مرة فالرفع في الأصل للفاعل والنصب للمفعول والجوز للضام
وذلك لأن الفاعل أقوى من المفعول لأنه غير متضمن عنه والمفعول فضله يتم الكلام بدونه فاقض
الفاعل من هو أقوى بالرفع الذي هو أقوى الحركات لأنه يحصل من الشفتين ويجتا في النطق

ال

التركيبين والمفعول الذي هو فضله في الكلام بالنصب لأن هو فضله وأما المضاف إليه فانه
ما بينهما لأنه فاعل المفعول مرة ومفعول في آخره فاقض بالوجه الذي هو متوسط بين الرفع والنصب
سكونًا كالظرفين التوافق وما سوى ذلك من الأفعال المفعول والمضاف إليه خلق من باب ما ذكرنا من أن
سبيل الرفع والتعريف فالخلق بالفاعل من أمدها لا ابتداء وضعه أو ضمير المتبدا فانه ما خلق بالفاعل
أما الآخر فمن جهة كونه من أمه الرفع الثاني من جهة كونه من الثاني من الجوز كالفاعل الثاني ضمير وهو
ملحق بالفاعل من الرفع الثاني من الجوز والثالث أم كان وهو أيضا ملحق به من حيث
أنه من أمه الرفع الثاني من الجوز أم كان الرفع ليس وللخامس ضمير الرفع الثاني من الجوز
وهذان مشبهان بالمشبه بالفاعل أمه ما ولا فانه مشبه بأمه وهو مشبه به وما ضمير فانه
مشبه بأمه وهو مشبه بالفاعل من جهة كونه من الجوز الثاني من الجوز والمفعول في الأول
المفعول المطلق والثاني المفعول به والثالث المفعول فيه والرابع المفعول له والخامس المفعول
وقدمت تحقيق المحقق بأن المفعول سبعة أحوال والتميز بالمتشبه المنصوب فانه ما
ملحقات بالمفعول في كونها فضله وقيد المستثنى بالمنصوب لأنه لو كان مرفوعًا أو مجردًا
لا يكون ملحقات به وضمير كان من الجملة الملحقات بالمفعول ضمير كان وهو ملحق به من حيث أنه
يجوز بعد المرفوع وأم أن وأم لا التي تنفي الجنس فانه مشبهات بالمفعول لأن أضارًا إذا
كانت مشبهته بالفاعل يكون أمه مشبهته بالمفعول وضمير ولا الجازين وهو أيضا ملحق
من حيث أنه جازي بعد المرفوع والجوز الأصلي للمضاف إليها بالحرف أو بالاضافة المعنوية كما مر
وأما غير الأصل فانه إما بزيادة حرف الجوز في المرفوع نحو حبسك درهم وفي الله شهيد أو الأصل
درهم وكفى الله شهيدًا أو بزيادة حرف الجوز في المنصوب نحو لا تلغو أبائكم أو بزيادة حرف الجوز
أو بالاضافة اللفظية نحو صار زيد حسن الوجه فيكون الجوز في التقدير منصوبًا كما في الأول